|  |
| --- |
| **دعوة لتقديم طلبات للمشاركة في برنامج بناء القدرات لفائدة مجموعة من صانعي/ـات محتوى شبان من لبنان والمغرب والجزائر وتونس ومصر من أجل تعزيز حرية التعبير ومكافحة الأخبار الرائفة في سياق الكوفيد 19 وما بعده** |

1. **تقديم المنظمة**

المادة 19 هي منظمة دولية غير حكومية تعمل على الدفاع عن حرية التعبير والنفاذ إلى المعلومة منذ عام 1987، ومقرها الاقليمي بتونس منذ عام 2012. اسم المنظمة مشتق من المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان " لكلِّ شخص حقُّ التمتُّع بحرِّية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحقُّ حرِّيته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الأنباء والأفكار وتلقِّيها ونقلها إلى الآخرين، بأيَّة وسيلة ودونما اعتبار للحدود." تشكل حرية التعبير أساسًا لأي ديمقراطية، وهي شرط أساسي للتقدم الاجتماعي والتنمية الفردية، على هذا الأساس، تنبني مهمة منظمة المادة 19، التي تعمل على تعزيز وحماية حرية الرأي والتعبير في العالم.

تم إحداث مكتب شمال إفريقيا والشرق الأوسط لمنظمة المادة 19 في تونس العاصمة في مارس 2012 كمكتب مشروع ثم تحول إثر ذلك إلى مكتب وطني سنة 2015 ومكتب إقليمي يغطي منطقة شمال إفريقيا والشرق في جوان/يونيو 2018. يعمل مكتب شمال افريقيا والشرق الأوسط بتونس وفق استراتيجية تقوم على تعزيز حرية التعبير والإعلام والدفاع عنها في المنطقة، وذلك في إطار الاستراتيجية العامة للمنظمة، وتعتمد في ذلك على فريق عمل مستقر بتونس العاصمة، وبلندن، وببعض البلدان ذات الأولوية في المنطقة على غرار المغرب.

 يعتمد كذلك المكتب الإقليمي لمنظمة المادة 19 مقاربة متعددة الاختصاصات والفاعلين، في تدخلها على المستوى السياسي والقانوني والعملي. يقدم مكتب المادة 19 في المنطقة الاستشارة والمساعدة القانونية والتقنية لشركائها من أصحاب المصلحة في مجال حرية التعبير بفضل الخبرة المتاحة لدى المكتب الإقليمي والمكتب الدولي وكذلك شبكة من الخبراء في المنطقة. هذا وينتج بحوثا وتحاليل قانونية وأدلة للتدريب، ويقوم بحملات مناصرة مع شركائه من المجتمع المدني. وتسعى المنظمة من خلال ذلك إلى حماية وتعزيز حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات والحق في النفاذ إلى المعلومة وكذلك تعزيز التعددية واستقلالية وسائل الإعلام والشفافية والحوكمة الرشيدة للمؤسسات الديمقراطية فضلا عن دعم الحق في المساواة والمشاركة والتمتع الكامل بجميع الحقوق الأساسية الأخرى.

1. **إطار المهمة**

في إطار مشروع "حماية وتعزيز حرية التعبير والنفاذ إلى المعلومة أثناء مكافحة كوفيد 19 في منطقة شمال افريقيا والشرق الأوسط " ، تهدف المادة 19 إلى تجنب القوانين والتدابير القمعية، وذلك من خلال ارساء تدابير إيجابية يشارك فيها الشباب الرقمي في مجابهة الأخبار المزيفة عبر التربية على الاعلام والمعلومة لصانعي/ات محتوى شباب من المنطقة (لبنان والمغرب والجزائر وتونس ومصر) الذين قاموا بإنتاج محتوى يتعلق بكوفيد 19، وحقوق الإنسان وحرية التعبير، أو الذين يرغبون في الالتزام بتعزيز التدابير الإيجابية من أجل الدفاع عن حرية التعبير ومحاربة الأخبار المزيفة في سياق الكوفيد 19 وما بعده، والذين لديهم قنواتهم الخاصة لصناعة المحتوى عبر الإنترنت.

 أثرت أزمة فيروس كورونا بشكل كبير على منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط من حيث الحقوق والحريات الأساسية، ولا سيما حرية التعبير والمعلومات، خاصة مع انتشار الشائعات والأخبار الزائفة والمعلومات المضللة والتي تمت مواجهتها من خلال تدابير واجراءات مفرطة فضلا عن قوانين جديدة أو تعديلات مثيرة للجدل على قوانين قديمة تتعلق بقطاع الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي وشبكات البث بتعلة مجابهة خطاب الكراهية والتفرقة والأخبار الزائفة. يُظهر هذا التوجه المشترك عبر المنطقة استعداد الحكومات لاغتنام وجود الأزمة الصحية لوضع حد للحركات الاجتماعية وإسكات المعارضة والأصوات الناقدة.

تعمل المادة 19 على تجاوز هذه المقاربة القمعية التي لا تزال غير فعالة في مواجهة استمرار انتشار الأخبار الزائفة، والمعلومات المضللة، وذلك من خلال مقاربة إيجابية تشرك الأطراف المتدخلة المعنية بصناعة المحتوى، في زيادة الوعي والتأثير بشكل إيجابي على حقوق الإنسان والمدافعين عن حقوق الإنسان وحرية التعبير والمعلومات. وفي هذا الإطار، ينجز المكتب الإقليمي للمادة 19، برنامجا للتدريب والمتابعة والتوجيه لبناء قدرات صانعي/ات المحتوى الشباب في منطقة شمال افريقيا والشرق الأوسط. يضم المشروع برنامجا تدريبيا حول القضايا المتعلقة بحرية التعبير ومكافحة الأخبار الزائفة، وحول المسائل التقنية من أجل تمكين مصانعي/ات المحتوى في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط من أدوات الاتصال والإنتاج والترويج للمحتوى في قنواتهم الخاصة (سواء على الفايسبوك، اليوتيوب، الانستغرام، التيك توك، المدونات، او غيرها من قنوات الاتصال الرقمي الأخرى). إثر تلقي مضامين هذه الدورات التدريبية سينتج المشاركون/ـات محتويات رقمية من أجل الدفاع عن حرية التعبير والتصدي الأخبار الزائفة في سياق الكوفيد 19 وما بعده.

تطلق منظمة المادة 19 دعوة لتقديم الترشحات من قبل صانعي/ات المحتوى الشباب من منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط الراغبين/ات في تعزيز قدراتهم والعمل من خلال صناعة محتوى رقمي يرمي الى تعزيز حرية التعبير ومكافحة الأخبار الزائفة في سياق جائحة كوفيد 19 وما بعده.

1. **الأهداف:**

يهدف برنامج بناء القدرات لصانعي/ات المحتوى الشباب من منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط إلى:

* تعبئة وتشريك الشباب الصانع للمحتوى الرقمي للدفاع عن حقوق الإنسان، ولا سيما حرية التعبير والحصول على المعلومات ومكافحة الأخبار الزائفة عبر الإنترنت.
* تعزيز الدور الذي يمكن أن يلعبه الشباب وقدرته على التأثير الايجابي في سبيل الدفاع عن حرية التعبير عبر الإنترنت مع تعزيز التدابير الإيجابية كبديل للقمع.
* تقديم فرصة للشباب الذين يرغبون في المشاركة في صناعة محتوى رقمي للانتفاع من مسار بناء قدرات يغطي الجوانب الموضوعية والتقنية من أجل صناعة محتوى يحترم معايير حقوق الإنسان الدولية وقيم الديمقراطية.
1. **شروط الترشح للمشاركة**

يجب أن يستوفي صانع/ة المحتوى الشروط التالية:

* أن يتراوح السن عند تقديم طلب المشاركة بين 18 و32 سنة
* لديه/ها وسيلة/قناة صناعة محتوى (مثال: اليوتيوب، الفايسبوك، التيك توك، المدونات، الانستغرام، وما إلى ذلك)
* من إحدى هذه البلدان: لبنان، المغرب، الجزائر، تونس، مصر
* سبق له/ها صناعة محتوى يتعلق بالدفاع عن حقوق الإنسان، و / أو حرية التعبير، و / أو المبادئ الديمقراطية، و / أو لديه/ها الرغبة في صناعة محتوى ذي صلة بأهداف هذا البرنامج
* سبق له/ها صناعة محتوى يتعلق بجائحة كوفيد 19 و/ أو لديهم مصلحة في إنتاج محتوى يتعلق به في إطار هذا البرنامج
* عدم الانتماء إلى أي حزب سياسي
1. **كيفية إعداد ملفات الترشح:**

يجب أن يحتوي ملف الترشح على المستندات التالية:

* السيرة الذاتية للمترشح/ة، بما في ذلك روابط المحتوى الذي تمت صناعته في السابق.
* رسالة الدافع
1. **كيفية إرسال الترشحات:**

يجب على المترشحين/ات إرسال ملفات طلباتهم عبر البريد الإلكتروني التالي mounamsaddak@article19.orgمع نسخ البريد التالي(CC) imen@article19.org مع الإشارة في موضوع الرسالة "للمشاركة في برنامج تعزيز قدرات صانعي المحتوى الشباب (وذكر البلد)".

يجب إرسال طلبات الترشح في موعد أقصاه 15 أكتوبر 2021.